# The Greater Arab Free Trade Area on the Arabic Reflections of Executing the Mutual Trade … Challenges and Application Necessities

**Assist Lecturer: Muhmood Jasim Mohammad**
**Shatt Al Arab University- Economic Dept.**

## Abstract

The increasing of the international economic developments, and increasing of the importance of free trade on the international level, and the emergence of economic aggregates in different parts of the world have all participated in increasing the Arab states' inclination to establish an Arabic economic group, through which they can positively handle these developments. Therefore, the Arab states, in this respect, have established the Greater Arabic Trade free area so as to improve the Arabic mutual trade exchange conditions.

In 1998, the application of the free trade area started, and in 2005 it came into force by canceling all custom fees and taxes, and also other similar fees, on the goods and products exchanged among the member states. But in spite of the success possibility, the mutual trade has constituted no more than 11% of the total Arab external trade, whether during the transitional period (1998-2005) or the time later. This means that canceling the custom fees was not enough by itself to make big changes and developments in the mutual trade, and there are other factors that in one way or another hindered the flow of goods between the Arab member states.

This study aims at evaluating the effect of applying the Arab big free trade area on the Arabic exchange through analyzing some indicators and identifying the obstacles. The study ends with some suggestions that might contribute to overcoming these obstacles.

**انعكاسات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية....التحديات وضرورات التطبيق**

**محمود جاسم محمد**

**مدرس الاقتصاد المساعد / كلية شط العرب الجامعة .**

**الملخص :**

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة وتزايد أهمية حرية التجارة على المستوى الدولي ونشوء تكتلات اقتصادية عديدة في مناطق العالم المختلفة في زيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بشكل ايجابي، لذلك وضمن هذا الإطار قامت الدول العربية بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحسين شروط التبادل التجاري البيني العربي.

في عام ١٩٩٨ بدأ التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة ا لعربية الكبرى وبحلول عام ٢٠٠٥ دخلت حيز التنفيذ بإلغاء كافة الرسوم الكمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء فيها، ولكن وعلى الرغم من توفر مقومات النجاح إلا أن التجارة البينية لم تشكل أكثر من (١١%) من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية سواء خلال المرحلة الانتقالية (١٩٩٨-٢٠٠٥) أو في المرحلة اللاحقة، مما يعني إن إزالة الرسوم الكمركية لم تكن كافية بحد ذاتها لإحداث تغيرات كبيرة ونمو تلقائي في التجارة البينية وان هناك عوامل أسهمت بشكل أو آخر في عرقلة انسياب السلع بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة .

إن هذه الدراسة تهدف إلى تقييم اثر تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التبادل العربي من خلال تحليل بعض المؤشرات وتحديد العقبات التي شكلت عائقا في زيادة فاعليتها مع تقديم بعض المقترحات التي يمكن إن تساهم في معالجتها.

**المقدمـــــــة :**

شهدت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا بتحرير التجارة على المستوى الدولي وإنشاء التكتلات الاقتصادية لتعزيز التعاون والتبادل التجاري في مناطق العالم المختلفة ، فسعت بلدان كثيرة إلى التلاقي في منظومات اقتصادية منها على سبيل المثال لا الحصر السوق الأوربية المشتركة التي أنشأت في إطار معاهدة روما في مارس من عام ١٩٥٧ والذي وصل الاندماج بين دوله إلى مراحل متقدمة جدا متمثلا" بتوحيد العملة ( اليورو ) وفتح الحدود وسوق موحدة وسياسات اقتصادية مشتركة ، وكذلك إنشاء مجموعة دول آسيان ( ٨ آب ١٩٦٧ ) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ومنظمة البلدان المستقلة من الاتحاد السوفيتي السابق ( شباط ٢٠٠٣ ) وغيرها الكثير حتى وصل عددها إلى أكثر من ( ٢٥ ) تكتلاً على المستوى العالمي أخذت أشكالاً مختلفة منها مناطق تجارة حرة ومنها اتحادات كمركية ومنها أسواق مشتركة وغيرها .

أما بالنسبة للدول العربية فلم تكن بعيدة هي الأخرى عن هذا التوجه من حيث عقد الاتفاقيات وإنشاء المؤسسات وإقامة المشروعات المشتركة فقد أخذت الدول العربية بالمدخل التكاملي على المستوى الجماعي منذ أكثر من نصف قرن، أولى هذه المحاولات كانت اتفاقيتان تم توقيعهما في عام ١٩٥٣ الأولى كانت تتعلق بتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية والثانية تتعلق بتسديد مدفوعات المعاملات التجارية الخاصة بانتقال رؤوس الأموال، واستمرت المحاولات ولكن معظمها لم تكن جادة وبمستوى الطموح ، إلا أن انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة في جميع أنحاء العالم وتسارع الخطى نحو العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتحديات الاقتصادية العالمية كلها باتت تشكل ضاغطاً حقيقياً على الاقتصاديات العربية ، لذلك وضمن هـــــذا الإطار قامت الدول العربية بالإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( GAFTA )* بهدف تحسين علاقات التعاون الاقتصادي وتعزيز التبادل

*Greater Arab Free Trade Area

التجاري بين هذه الدول كخطوة أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي يتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ويتناسق وأحكام منظمة التجارة العالمية والسعي من خلاله لان تكون التنمية العربية تنمية احتوائية تستوعب البلدان العربية كافة لاسيما وأن حجم اقتصادات الدول النفطية محدود و لا يستوعب فوائض عوائد البترول التي يجب استثمارها بشكل يحدث نوعاً من التوازن الاقتصادي بين الدول العربية .

**أهميـــة البحـــث :**

تأتي أهمية البحث من أهمية التجارة الخارجية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بحكم العلاقة المتلازمة بينهما ولذا فأن تحويل جزء من التجارة الخارجية العربية إلى التجارة العربية البينية سيكون له آثار ايجابية على اقتصاديات الدول العربية ، فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما تتيحه من تحرير للأسواق العربية بين بعضها البعض سيساعد على خلق فرص للتوسع في الاستثمار والتخصص بالإنتاج والاستفادة من اقتصادات الحجم مما سيزيد من الناتج العربي الإجمالي بتأثير مضاعفة التجارة الخارجية.

**مشكلة البحث :**

على الرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠٠٥ والتقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه في مجال تطبيق البرنامج التنفيذي من حيث الإعفاء الكامل بنسبة (١٠٠ % ) من الرسوم الكمركية للسلع والمنتجات ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة إلا أن حجم التجارة العربية البينية لازال متدنياً ودون مستوى الطموح إذ تشير البيانات في الجدول رقم (٢) إن نسبتها لم تتجاوز خلال عام ٢٠٠٨ (٩,٧ % ) من إجمالي حجم التجارة العربية، ويبقى التحدي الأساسي متمحوراً حول مدى القدرة على زيادة حجم التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

**فرضية البحث :**

إن المقومات الأساسية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى متوفرة إلا أن إزالة الرسوم الكمركية لم تكن كافية لوحدها لزيادة حجم التجارة العربية البينية فهناك عوامل لها علاقة بالتعقيدات الإدارية والقيود التي تفرضها بعض الدول على الواردات العربية وتباين التطبيق بين الدول فيما يخص المواصفات والمقاييس وشهادات المطابقة وغيرها أسهمت جميعها في تدني حجم التبادل التجاري البيني كما إن الأدوات المستخدمة في إطار الاتفاقية لم تتمكن من إزالة جميع هذه العوائق والتي تقف عقبة أمام التطبيق وتحرير التجارة بشكل كامل .

**هــدف البحــث :**

يهدف البحث إلى الإجابة على السؤال التالي... لماذا لا زالت التجارة البينية العربية ضعيفة قياسا بتجارتها الإجمالية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟ وذلك من خلال :

**أولا:** توصيف منطقـــة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحليـــ ل المؤشرات الكمية ( المطلقة والنسبية) للتبادل التجاري لبيان واقع التبادل التجاري العربي وتتبع التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة من ١٩٩٨ وهي سنة التأسيس وحتى عام ٢٠٠٨.

**ثانياً:** بيان الأسباب الكامنة وراء ضعف حجم التجارة البينية العربية واهم المعوقات التي تحول دون انسياب السلع والمنتجات بحرية تامة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومن أجل ذلك قسمت الدراسة على :

**المبحث الأول: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ... الأهداف ومقومات النجاح .**

**أولاً: تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

**ثانياً: الأهداف**

**ثالثاً: الأركان الرئيسية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

**المبحث الثاني: تحليل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهميتها .**

**أولاً: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

**ثانياً: معالم التجارة الخارجية العربية**

**ثالثاً: الوضع الراهن للتجارة العربية البينية**

**المبحث الثالث: معوقات تنفيذ تطبيقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .**

**أولاً: القيود غير الكمركية**

**ثانياً: عدم إقرار قواعد المنشأ التفصيلية**

**ثالثاً: معوقات ذات طابع اقتصادي**

**رابعاً: محددات إجرائية وتنظيمية**

**المبحث الأول : تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ... الأهداف ومقومات النجاح**

**أولا: تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

في بداية التسعينات شهد العالم تطورات اقتصادية متسارعة وبدأ التوجه نحو نظام السوق الحرة والانفتاح التجاري والخصخصة في اغلب دول العالم وإقامة تكتلات اقتصادية مختلفة فضلاً عن إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥) وانطلاق الشراكة الأوربية المتوسطية في العام نفسه مما دفع بعض الدول العربية للدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية عام ١٩٨١ وإحياء فكرة إقامة السوق العربية المشتركة مرة أخرى فتقدمت كل من مصر والسعودية وسوريا في عام ١٩٩٥ بمشروع لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية كخطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي ترتكز على تحرير التجارة البينية وبما يتلاءم وقواعد منظمة التجارة العالمية[١] .

في عام ١٩٩٧ وتحديداً في ١٩٩٧/٢/١٩ واستجابة لقرار قمة القاهرة عام ١٩٩٦ أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي يعد أطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية وتلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بإستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من

١٩٩٨/١/١ وتنتهي في كانون الثاني ٢٠٠٧ ثم جرى تعديل التاريخ فيما بعد إلى عام ٢٠٠٥ تماشياً مع قرارت منظمة التجارة العالمية فدخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ أبتداءاً من الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ فأصبحت السلع ذات المنشأ الوطني والمتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحسب الاتفاقية معفاة من الرسوم الكمركيه والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل باستثناء السودان واليمن باعتبارهما دول أقل نموا" فأعطيت فترة سماح للوصول إلى الإعفاء الكامل مع نهاية عام ٢٠١٠ ثم مددت إلى ٢٠١٢ بالنسبة لليمن وتم إعطاء معاملة تفضيلية لفلسطين بعدم تطبيق الإعفاءات من الرسوم الكمركية على وارداتها من السلع العربية.

إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مثل مرحلة جديدة في العلاقات التجارية العربية باعتبارها سجلت أول نجاح لهذه الدول في مجال تحرير التجارة فيما بينها بعد مضي ( ٥٢ ) عاماً منذ أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري في عام ١٩٥٣ وبعد مضي (٤٠ ) عاماً على التوجه نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة كخطوة أولى لبناء سوق عربية مشتركة ، هذا من جانب ، من جانب آخر فان منطقة التجارة الحرة تختلف عن غيرها من برامج التعاون الاقتصادي السابقة باعتبارها تملك برنامجاً تنفيذياً وبرنامجاً زمنياً فضلاً عن إلى لجان التنفيذ والمتابعة ، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة لهذه الاتفاقية (١٨ ) دولة عربية من أصل ٢٢ دولة عربية أخرها كانت الجزائر التي انضمت في شهر حزيران من عام ٢٠٠٩ وهذه الدول هي ( العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، السعودية ، البحرين ، قطر ، الإمارات ، سلطنة عمان ، اليمن ، الكويت ، مصر ، ليبيا ، فلسطين ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، السودان ) .

**ثانيا: الأهداف :**

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاقية متعددة الأطراف تهدف الى الوصول إلى التحرر الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني خلال مدة زمنية محددة مدتها عشر سنوات ابتدءاً من ١٩٩٨/١/١ ثم تم تخفيضها إلى سبع

سنوات بموجب قرار صادر من المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في ٢٠٠١/٩/١٢ لتنهي المرحـــلة الانتقالية لإقامة المنطقـة في بداية كانون الثاني ٢٠٠٥ وذلك باستخدام التخفيض السنوي المتدرج للرسوم الكمركيةِ والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل مع إلغاء القيود الكمركي ة وغير الكمركيةِ كافة التي تحد من تدفق السلع العربية مابين الدول الأعضاء إذ يتحقق تحرر كامل لهذه المنتجات عند دخولها للأسواق العربية ، وتمثل المنطقة خطوة أولى يليها قيام اتحاد كمركي عربي إذ تم أقرار الهيكل التنظيمي للاتحاد الكمركي في قمة الرياض ٢٠٠٧ وحدد عام ٢٠١٥ للانتهاء من اتفاقية الاتحاد الكمركي وصولاً إلى قيام الاتحاد الاقتصادي العربي عام ٢٠٢٠ والذي سيتم من خلاله إقامة بنك مركزي عربي واحد وتوحيد السياسة المالية والنقدية وصولاً إلى التكامل العربي ، وبشكل عام يمكن ايجاز الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالآتي [٢] :

١ –قيام تكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ .

٢ –زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة .

٣ –تعديل بيئة الاستثمار وتطوير بنيتها التحتية لجذب الاستثمارات إلى السوق العربية .

٤ التدرج المنهجي نحو التكامل الاقتصادي العربي إذ تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبنتها الأولى تليها مرحلة إقامة إتحاد كمركي عربي ثم سوق عربية مشتركة وصولاً إلى اتحاد اقتصادي ونقدي .

٥ تنمية العلاقات التجارية الاقتصادية من خلال السياسات النقدية والمصرفية ( تسهيل التمويل اللازم للمشروعات وتوسيع قاعدته في ظل الشروط التفضيلية للدول الأعضاء ).

٦ الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة وزيادة الحصص التسويقية .

**ثالثاً: الأركان الرئيسية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

في كثير من الأحيان تثار تساؤلات واعتراضات حول أمكانية نجا ح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد سلسلة تجارب في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك تناوبت بوسائل وأساليب مختلفة ولم يتسن لأي منها أن يستكمل مقومات نجاحه وتم التحول من تجربة إلى أخرى وفشلت جميعها في تحقيق أهدافها وقسم منها بقي على الورق ولم ينفذ كالسوق العربية المشتركة وترجع أغلب هذه الاعتراضات إلى وجود الخلافات السياسية بين الدول العربية ، التدخل الحكومي في إدارة اقتصادات الدول العربية والتشابه في البنية الاقتصادية لأغلب الأقطار العربية وإنتاجها لسلع متشابهة ومتنافسة لاتجد سوقاً إقليمية ، عدم وجود قاعدة صن اعية كبيرة وتركز صادراتها في النفط ومشتقاته وهذا أمر بديهي، فالمنطقة العربية تعُد من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة منها المواد الهيدروك ربونية حيث تحتوي على (٥٧.٩%) من الاحتياطي العالمي المؤكد و(٢٩.٥%) من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي [٣] ، إلا أن هذه الأسباب والتي قد تكون صحيحة لاتنفي إمكانية نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لوجود العديد من مقومات النجاح يمكن إيجازها بالآتي :

١ –توفر الإطار السياسي : إن الخلافات السياسية العربية قد لاتتيح المجال لتحقيق توسع في التجارة العربية البينية ، الا أن وجود منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى لاقى اهتماماً كبيراً من متخذي القرار في الدول العربية بضرورة نجاح هذه التجربة إذ إن الظروف الدولية الضاغطة تفرض على الدول العربية أن يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ولايمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التكتلات لذلك أظهرت أغلبية البلدان العربية اهتماماً كبيراً بالفوائد الاقتصادية الكبرى التي يمكن تحقيقها من هذه الاتفاقية ومن ثم فأن قرار إنشاء منطقة للتجارة العربية الحرة صدر على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية مما يوفر الإرادة السياسية للنجاح .

٢- توفر الإطار القانوني:

إن أي نظام تجاري متعدد الإطراف لابد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام ، بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فأنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها وينظم العمل في إطارها وتشمل الوثائق مايلي [٤] :

أ -اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لعام ١٩٨١ التي تع د إطاراً ملزماً للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ولا يسمح لأي دولة عربية الانضمام لمنطقة التجارة الحرة دون التوقيع على الاتفاقية .

**ب** -البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية ، واهم ما جاء فيه هو إلزام الدول الأعضاء بالتحرير الكامل للسلع العربية المتبادلة كافة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي من الرسوم الكمركي ة والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مع نهاية المدة المحددة للتنفيذ وعدم إخضاع السلع المتبادلة لأي قيود غير كمركية وإلغائها بشكل فوري ، فضلاً عن إلى معاملة السلع المتبادلة ذات المنشأ العربي معاملة السلع الوطنية .

**ج** -لائحة فض المنازعات .

**د** - قواعد المنشأ التفصيلية العربية .

٣- توفر الإطار المؤسسي للإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وفض المنازعات التي تنشأ في هذا المجال متمثلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والأجهزة واللجان المتخصصة المنبثقة منه مثل لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأ العربية [٥] .

٤- تطور السياسات والأنظمة الاقتصادية وتحرك أغلب الدول العربية نحو اقتصاد السوق الذي يمكن أن يساعد على تحقيق التخصص الانتاجي وتقسيم العمل بين الدول العربية على أساس ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية .

٥- تطبيق مايسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي وتنويع الهياكل الإنتاجية مما يوفر إنتاج سلعي قابل للتداول[٦] .

٦- اتساع حركة رؤوس الأموال والاستثمار بين الدول العربية .

٧- وجود برنامج زمني لتنفيذ الالتزامات وهي مسألة كانت تشكل ثغرة أساسية في المحاولات السابقة فضلاً عن إلى أن وجود البرنامج الزمني أمراً ضرورياً للاعتراف الدولي بها وخاصة من قبل منظمة التجارة العالمية .

**المبحث الثاني: تحليل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهميتها**

**أولا:أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الأهمية النسبية للدول الأعضاء في المنطقة إذ تشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء سوقاً استهلاكياً واسعاً فهي تضم (١٨) دولة عربية يصل عدد سكانها إلى أكثر من (٢٦٥) مليون نسمة يشكلون حوالي ٨٥% من إجمالي عدد سكان الدول العربية ، كما تمثل هذه الدول قوة اقتصادية وصل فيها الناتج المحلي الإ جمالي إلى أكثر من (١١٥٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وبما يمثل تقريباً ٩٠% من الناتج الإجمالي العربي، كما أن صادراتها لدول العالم في نفس العام شكلت أكثر من ٩١%من إجمالي الصادرات العربية ومثلت وارداتها من دول العالم حوالي ٩٣% من إجمالي الواردات العربية[٧].

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما تتيحه من تحرر للأسواق العربية بين بعضها البعض ستخلق فرصا عديدة لمؤسسات القطاع الخاص للتخصص في الإنتاج والاستفادة من اقتصادات الحجم وزيادة حجم الاستثمارات البينية، ويمكن ملاحظة إن قيمة الاستثمارات العربية البينية ارتفعت خلال المرحلة الانتقالية لتطبيق منطقة التجارة الحرة من (٢) مليار دولار عام ١٩٩٨(سنة تأسيس المنطقة) إلى (٣) مليار دولار فقط عام ٢٠٠٣ ولكنها ما لبثت أن وصلت إلى (١٤.٧) مليار دولار عام ٢٠٠٦ أي بعد سنة واحدة من

دخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ والتحرر الكامل لتجارة السلع ذات المنشأ العربي بين الدول الأعضاء في المنطقة[٨].

وعلى الرغم من هذه الأهمية يبقى التحدي الأساسي يدور حول مدى القدرة على زيادة التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

**ثانيا : معالم التجارة الخارجية العربية**

تشير الإحصائيات المتعلقة بأداء التجارة العربية الإجمالية بشكل عام إلى حدوث تحسن ملحوظ في أداء الصادرات العربية خلال السنوات القليلة الماضية فقد تضاعفت قيمتها تقريباً خلال المدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، فبعد إن كانت قيمتها (٥٥٩.٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ازدادت إلى (١٠٤٩.٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨ محققة زيادة طفيفة في نسبة مساهمتها في حجم الصادرات العالمية إذ ازداد وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليبلغ (٦.٧%) في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع (٥.٤%) في عام ٢٠٠٥ (انظر جدول رقم ١) وقد يعزى السبب في ذلك إلى حدوث طفرات في أسعار النفط بين فترة وأخرى خلال السنوات المذكورة كما حدث خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨ إذ وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من (١٣١) دولار للبرميل الواحد لذلك من البديهي إن تزداد القيمة المطلقة لحجم التجارة العربية الإجمالية باعتبار إن النفط يمثل السلعة الأكثر وزنا في الهيكل السلعي لصادرات أغلب الدول العربية ، فالبيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات العربية تشير إلى أن الوقود المعدني (النفط ومشتقاته) مثل نسبة (٧٧.٩%) من حجم الصادرات العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٨[٩].

إما الواردات العربية الإجمالية فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا في قيمتها خلال المدة نفسها ، فبعد إن كانت (٣٤٨.٩) مليار دولار عام ٢٠٠٥ ارتفعت لتصل إلى (٧٠١.٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ محققة نموا مقداره (٣٢.٢%) مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، كما حققت زيادة في نسبة مساهمتها في التجارة العالمية إذ بلغ وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (٤.٣%) عام ٢٠٠٨ مقارنة مع

(٣.٢%) في عام ٢٠٠٥، أن السبب في زيادة قيمة الواردات العربية الإجمالية خلال المدة المذكورة وفقاً لما أشار إليه التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ يعود لتلبية احتياجات التنمية في الدول العربية فضلاً عن ارتفاع أسعار أغلب السلع المستوردة (بسب ارتفاع أسعار الوقود الخام) وخاصة أسعار الأغذية والمشروبات والآلات ومعدات النقل والمصنوعات التي تعد أغلب الدول العرب ية مستوردة لها . فقد شكلت هذه السلع نسبة (١٤.٥% )،(٣٦.٣%)،(٢٤.٩%) على التوالي من حجم الواردات العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٨ أي أكثر من (٧٥%) من حجم الواردات العربية[١٠].

**جدول رقم (١) تطور التجارة العربية الإجمالية للمدة ١٩٩٨-٢٠٠٨**

**(مليار دولار)**

| | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات العربية | ١٣٦.٧ | 171.0 | 259.7 | ٢٣٦.٧ | ٢٤٥.٠ | 304.0 | 403.3 | 5596. | 681.0 | ٧92.3 | 1.049.8 |
| الواردات العربية | ١٥٣.٩ | ١٤٦.٧ | ١٤٩.٧ | ١٦١.٠ | ١٧١.٥ | ١٩٤.٩ | 288.5 | ٣48.9 | 400.6 | ٥30.7 | 701.6 |
| الصادرات العالمية | ٥.٣٩٦.٠ | ٥.٦٦٦٣٠ | ٦.٣٨٥.٠ | ٦.١٤٠٤٠ | ٦.٤٢٧.٧ | ٧.٤٩٨.٨ | ٩.١٣٣.٢ | ١٠.٣٧٠.٥ | ١٢.٠٠٥.٢ | ١٣.٧٤٧.٧ | 15.735.4 |
| الواردات العالمية | ٥.٥٢٤١٠ | ٥.٨٢٢٠٠ | ٦.٥٩٥.٦ | ٦.٣٩٢٣٠ | ٦.٦٤٠.٣ | ٧.٧٥٧.٨ | ٩.٤٧٧.٠ | ١٠.٧٤٧.٩ | ١٢.٤٤٨.٩ | ١٤.٣٩٩.١ | 16.169.1 |
| مساهمة الصادرات | ٢.٥ | ٣.٠ | 4.1 | ٣.٩ | ٣.٨ | ٤.١ | 4.4 | ٥.٤ | ٥.٧ | ٥.٧ | 4.3 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العربية في الصادرات العالمية% | ٢.٨ | ٢.٥ | ٢.٣ | ٢.٥ | ٣.٠ | ٣.٢ | ٣.٢ | ٣.٨ | ٣٢.٢ | ٣٢.٥ |
| مساهمة الواردات العربية في الواردات العالمية% | ـــــ | ٢٥.١ | ٥١.٩ | -8.8 | 31.9 | 38.7 | 21.7 | 16.3 | | |
| معدل النمو السنوي للصادرات العربية % | ـــــ | -4.7 | 2.0 | 7.6 | 34.2 | 20.9 | 14.8 | 32.5 | | |
| معدل النمو السنوي للواردات العربية % | ـــــ | | | ٢.٦ | ٢.٥ | | | | | |
| | ـــــ | | | 3.5 | 24.1 | | | | | |
| | ـــــ | | | 6.5 | 13.6 | | | | | |
| | – | | | | | | | | | |

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في أداء التجارة الخارجية العربية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنه يمكن القول إن نصيب الاقتصاد العربي من الاقتصاد العالمي في التجارة الدولية لازال متواضعاً جداً سواء في نسبة مساهمته في الصادرات العالمية أو الواردات العالمية ، وإذا ما علمنا إن هذا الحجم المتواضع لنسبة التجارة الخارجية العربية من التجارة العالمية يمثل في الوقت نفسه نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية لبرز بشكل واضح تبعية الاقتصادات العربية للسوق العالمية ، إذ تعد الاقتصادات العربية بصفة عامة من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم مقارنة بالبلدان النامية فقد زاد المعدل من حيث نسبة

إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦١.٢ %) في عام ٢٠٠١ إلى (٨٦.٧%) عام ٢٠٠٧ ومن حيث نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٥%) إلى (٣٤%) للمدة نفسها ووفقاً لأدبيات التجارة الدولية يع د اقتصاد بلد ما منفتحاً على الاقتصاد العالمي إذا بلغت النسبة (٤٠%) في الحالة الأولى و (٢٠%) في الحالة الثانية [١١] .

***ثالثاً:*** **الوضع الراهن للتجارة العربية البينية**

أما ما يتعلق بأداء التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية فيتبين من الجدول رقم (٢) إن متوسط حجم التجارة البينية العربية قد بلغ (٨٢.٥) مليار دولار عام ٢٠٠٨ محققة معدل نمو مقداره ( ٢٢.٦%) مقارنة بعام ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من هذا النمو في حجم التجارة البينية إلا أن نسبة مساهمتها في التجارة العربية الإجمالية انخفض من (١٠.٥%) إلى (٩.٧%) خلال المدة نفس ها، ويعزى سبب ذلك إلى تراجع معدل نمو الصادرات البينية العربية في عام ٢٠٠٨ البالغ (٢٢.٨%) عن معدل نمو الصادرات العربية الإجمالية مقارنة بعام ٢٠٠٧ البالغ (٣٢.٥%) للعام نفسه ، وحصل الأمر نفسه للواردات البينية العربية فقد تراجع معدل نموها في عام ٢٠٠٨ عن معدل نمو إجمالي الواردات العربية إذ بلغ معدل نمو الأولى (٢٢.٢%) مقارنة بمعدل نمو مقداره (٣٢.٢%) للثانية خلال العام نفسه مما أدى إلى انخفاض حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية محتسبة سواء من جانب الصادرات البينية أو الواردات البينية.

**جدول رقم (٢)**

**تطور التجارة العربية البينية للمدة ١٩٩٨- ٢٠٠٨**

**(مليار دولار)**

| | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات العربية البينية (فوب) | 13.8 | 14.0 | 16.1 | 17.3 | 20.9 | 25.5 | 36.1 | 48.1 | 58.5 | 70.7 | ٨٦.٨ |
| الواردات العربية البينية (سيف) | 12.5 | 13.o | 15.7 | 17.1 | 20.2 | 21.8 | 31.5 | 44.0 | 53.5 | 64.0 | ٧٨.٢ |
| *متوسط التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات /٢ ) | 13.2 | 13.5 | 15.9 | 17.2 | 20.6 | 23.7 | 33.8 | 46.1 | 56.0 | 67.3 | ٨٢.٥ |
| *نسبة الصادرات إجمالي الصادرات العربية% | 10.0 | 8.2 | 6.2 | 7.3 | 8.5 | 8.4 | 9.0 | 8.6 | 8.6 | 8.9 | ٨.٣ |
| *نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات العربية% | ٩.١ | ٨.٦ | ٨.٤ | ٩.٠ | ١٠.٢ | ٩.٨ | ١٠.٠ | ١٠.٦ | ١١.٠ | ١٠.٥ | ٩.٧ |
| *متوسط مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية % | ـــــ | ١.٤ | ١٥.٠ | ٧.٤ | ٢٠.٨ | ٢٢.٠ | ٤١.٦ | ٣٣.٢ | ٢١.٦ | ٢٠.٩ | ٢٢.٨ |
| *معد ل نمو الصادرات العربية البينية % | ـــــ | ٤.٠ | ٢٠.٨ | ٨.٩ | ١٨.١ | ٧.٩ | ٤٤.٥ | ٣٩.٧ | ٢١.٦ | ١٩.٦ | ٢٢.٢ |
| *معد ل نمو الواردات العربية البينية % | ـــــ | ٢.٣ | ١٧.٨ | ٨.٢ | ١٩.٨ | ١٥.٠ | ٤٢.٦ | ٣٦.٤ | ٢١.٥ | ٢٠.٢ | ٢٢.٦ |
| *معدل نمو متوسط التجارة العربية البينية % | | | | | | | | | | | |

| البند السلعي | الصادرات البينية % (فوب) | | | الواردات البينية % (سيف) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | |

المصدر :- التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩

* النسب من احتساب الباحث

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المواد الخام والوقود المعدني | ٥٨.٩ | ٥٩.٦ | ٥٢.٧ | ٥٧.٢ |
| الأغذية والمشروبات | ١٣.٠ | ١٣.٣ | ١١.٨ | ١٢.٤ |
| المنتجات الكيماوية | ٩.٥ | ١٠.١ | ١٠.٤ | ٩.٦ |
| المصنوعات | ١٣.٠ | ١٢.٥ | ١٦.٤ | ١٣.١ |
| الآلات ومعدات النقل | ٤.٥ | ٤.٢ | ٦.٩ | ٧.٤ |
| سلع غير مصنفة | ١.٢ | ٠.٣ | ١.٧ | ٠.٣ |
| المجموع | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ |

وفقاً للبيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية فان معظمها تتكون من منتجات قليلة تشمل النفط والبتروكيماوية ومنتجات زراعية وسلع استهلاكية غير معمرة، فيما يتعلق بالصادرات البينية فالبيانات عن الهي كل السلعي للتجارة البينية تشير إلى استمرار ترتيب البنود على نفس النسق السابق إذ أتى بند المواد الخام والوقود المعدني في عام ٢٠٠٨ في المقدمة وبنسبة (٥٩.٦%) من إجمالي الصادرات البينية محققاً زيادة طفيفة في الأهمية النسبية مقارنة بعام ٢٠٠٧ البالغة (٥٨.٩%) يليه في المرتبة الثانية الأغذية والمشروبات بنسبة (١٣.٣%) ثم بند المنتجات الكيماوية بنسبة (١٠.١%) والمصنوعات بنسبة(١٢.٥%) محققة تراجعاً بسيطاً مقارنة بعام ٢٠٠٧ وأخيراً الآلات ومعدات النقل التي انخفضت حصتها هي الأخرى من (٤.٥%) عام ٢٠٠٧ إلى (٤.٢%) في عام ٢٠٠٨ (انظر جدول رقم ٣).

**جدول رقم ( ٣ )**

**الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ( **ص** [١٤٤] ) .

أما في جانب الواردات فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية بنسبة (٥٧.٢%) في عام ٢٠٠٨ تليها

المصنوعات بنسبة (٣١.١%) ثم الأغذية والمشروبات بنسبة (١٢.٤%) والمنتجات الكيماوية بنسبة(٩.٦%) وأخيرا جاءت الآلات ومعدات النقل بنسبة (٧.٤%).

إن البيانات السالفة سواء عن التجارة الخارجية أو التجارة البينية تبين الدور الرئيسي الذي يمثله الوقود المعدني في مؤشرات التجارة العربية مما يعكس حساسية الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول للتغيرات في أسعار هذه السلعة ودور الصناعات الاستخراجية فيها ،كما تؤشر البيانات تركز الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة بقطاع الصناعات التحويلية الذي وصلت صادراته البينية إلى (١٢.٥%) فقط من إجمالي حجم الصادرات البينية العربية عام ٢٠٠٨ ومن ثم عدم الاستفادة من المزايا التنافسية الموجودة في هذه الدول بالقدر الكافي .

ومن الجدير بالذكر فان معظم عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية تتركز بشكل عام في دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق إذ تشير البيانات لعام ٢٠٠٨ إن صادرات تونس تركزت في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة (٦٨%) م ن صادراتها البينية وصادرات الجزائر البينية تركزت في تونس والمغرب ومصر بنسبة (٨٩%) وتركزت صادرات قطر وعمان في الإمارات والسعودية بنسبة (٨٧%) و(٧٤%) على التتالي وصادرات اليمن في الإمارات وبنسبة (٦١%) من إجمالي صادراتها ، ونفس الشئ يمكن أن يقال عن الواردات البينية فقد تركزت واردات الأردن والبحرين من الدول العربية من دولة واحدة هي السعودية بنسبة (٦٥%) بالنسبة للأردن و(٨٤%) بالنسبة للبحرين كما إن معظم واردات قطر من الإمارات والسعودية بنسبة (٧٤%) من حجم وارداتها البينية أما واردات اليمن فكانت معظمها من الإمارات إذ شكلت نسبة (٦٢%) من حجم وارداتها البينية[١٢].

_ نستخلص مما سبق ضآلة حجم التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم تنوع الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية واعتمادها على سلع ومنتجات قليلة فضلاً عن إلى تركز التجارة البينية بين دول عربية متجاورة.

## ***المبحث الثالث:*** **معوقات تنفيذ تطبيقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

لعل من أهم نتائج التحليل السابق إنها أشارت إلى انه وعلى الرغم من أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقدم النسبي الذي شهدته خصوصا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة في مطلع عام ٢٠٠٥ وتطبيق الإعفاءات الكمركية بنسبة (١٠٠%) على السلع والمنتجات ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما زال حجم التجارة العربية البينية متدنياً قياساً بحجم تجارتها الخارجية ولم يشكل سوى (٩.٧ % ) من حجم التجارة العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٨ (انظر جدول رقم ٢ ) ،

مما يعني إن الوضع الحالي للتجارة العربية يدفع التنمية الاقتصادية خارج الوطن العربي ويضعف من معدلاتها في الداخل بحكم العلاقة المتلازمة بين التجارة والتنمية فالتنمية توفر السلع والخدمات للتجارة والتجارة تصرف ناتج التنمية وتساعد على زيادة معدلات النمو ، كما إن ضآلة حجم التجارة البينية يدلل على إن إلغاء الرسوم الكمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل وبنسبة (١٠٠%) لم يكن كافيا لإحداث زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية فهناك مجموعة من العقبات والمعوقات أسهمت في عرقلة انسيابية السلع بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وفي هذا المبحث سنناقش العوامل التي أسهمت في تدني حجم التجارة البينية العربية ومعرفة الأسباب التي تقف حائلاً في طريق زيادتها من أجل الوصول إلى الأدوات التي يمكن من خلالها تفعيل منطقة التجارة الحرة ، ويمكن توضيح العوامل بالآتي :

***أولا :*** **القيود غير الكمركية**

عرفت المادة الأولى – الفقرة السادسة – من اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية القيود الكمركية على النحو التالي [١٣] :

" التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد "* .

وعلى الرغم من تأكيد الاتفاقية على عدم خضوع السلع ذات المنشأ العربي والتي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأي قيود غير كمركية إلا أن أغلب الدول الأعضاء في المنطقة تتبع إجراءات من شأنها عدم السماح بانسياب السلع وحسب الاتفاقية ، ويمكن تصنيف القيود غير الكمركية إلى :

١- **قيود كمية :**

وتعني عدم السماح بانسياب السلع بشكل كلي أو جزئي لأسباب (اقتصادية أو غير اقتصادية ) متمثلة بوجود حصص الاستيراد وحظر الاستيراد فضلاً عن إلى فرض حصص كمية على بعض المنتجات بحجة الإغراق .

٢- **قيود مالية**

وتتمثل بفرض رسوم وضرائب إدارية وفنية مماثلة للتعريفات الكمركية تحول دون تحقيق الفوائد المتوخاة من الاتفاقية وتحت مسميات كثيرة وأهم صورها:

أ- الرسوم المطلوبة للمصادقة على الوثائق وشهادات المنشأ .

ب- فرض رسوم على دخول الشاحنات عبر الحدود ، فمثلاً يدفع السائق (٧٠) دولاراً لدخول مصر و(٨٠) ديناراً أردني عند دخول الأردن كرسم بدل وقود .

ج- قيود تفرض على تحويل العملات في بعض الدول العربية من خلال استيفاء رسوم مبالغ فيها على تحويلها كما في سوريا ومصر[١٤] .

د- رسوم الفحص والرقابة .

هـ - رسوم بدل تأمين .

و- رسوم إشعار كمركي .

ز- رسوم بيطرة .

ح- رسوم طابع .

هذا فضلاً عن الضرائب الإضافية على الاستيراد وتأخذ أشكالاً عديدة كضريبة الاستهلاك وضريبة الإنتاج وضريبة اختلاف أنظمة الشحن وأج ور المرافقة وغرامات مالية ..... الخ .

٣- **قيود ذات طابع إداري**

أ- التعقيد في إجراءات تخليص السلعة من المنافذ الكمركية فلا بد من الحصول على موافقات عديدة ومن جهات مختلفة تستغرق معاملات التصدير والاستيراد مدة طويلة .

**ب**- تعقيد إجراءات العبور على الحدود وعدم اعتماد الإجراءات الحدودية المعتمدة في بعض المنافذ الحدودية .

**ج**- المبالغة في المدة التي تستغرقها إجراءات التدقيق والتفتيش والكشف على الشاحنات ومراجعة الوثائق .

**د**- تدني مستوى كفاءة موظفي المراكز والمعابر الحدودية والكمركية في بعض الدول والاجتهاد في تفسير الأحكام الخاصة بالاتفاقية.

---

*للمزيد من التفاصيل انظر ملحق رقم (١) البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

**٤- <u>قيود ذات طابع فني</u>** [١٥]

أ- التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع العربية وفرض مواصفات ومقاييس تعجيزية في بعض الأحيان .

ب- المغالاة في الإجراءات الصحية وإجراءات التحليل ألمختبري .

**ج**- تعدد البيانات المطلوبة لشهادة المنشأ والإشكالات حول الاعتراف المتبادل بشهادة المطابقة .

***<u>ثانياً:</u>* <u>عدم إقرار قواعد المنشأ التفصيلية</u>**

تتمتع قواعد المنشأ بأهمية خاصة ضمن اتفاقيات إنشاء الأسواق المشتركة أو الاتحادات الكمركية أو المناطق الحرة كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تبين الأسس والمعايير أو الاشتراطات التي يجب أن تتوفر في السلعة لكي تكتسب صفة المنشأ والتي يترتب عليها الاستفادة من المزايا الكمركية في الاتفاقية تحديد السلع التي يمكن أن تتمتع بالمعاملة التفضيلية[١٦]، فقواعد المنشأ تهدف إلى ضمان أن تقتصر الاستفادة من تلك المزايا على السلع الوطنية للدول الأعضاء ولا تشمل السلع المستوردة ( الأجنبية ) .

إن عدم التوصل إلى إقرار قواعد منشأ تفصيلية موحدة للسلع العربية المنشأ لحد الآن يشكل عقبة أمام التجارة الحرة ، فأي اعتراض على أي وثيقة تتعلق

بقواعد المنشأ فان الإجراء المتبع إما رفض السلعة أو إلزام التاجر بدفع رسوم كاملة عنها ، كما أن عدم وجود صيغة قواعد المنشأ يؤدي إلى تسرب سلع أجنبية إلى الأسواق العربية مستفيدة من الإعفاءات الكمركية ومنافسة السلع المحلية ، فهناك بعض الدول العربية رسومها الكمركية منخفضة تجاه السلع الأجنبية المستوردة فيقوم بعض الأشخاص باستيرادها ومن ثم إعادة تصديرها باسم المنشأ الوطني إلى الدول الأعضاء في المنطقة التي رسومها الكمركية مرتفعة تجاه هذه السلع ومن ثم فأن التزوير في شهادة المنشأ وارد خاصة في ظل غياب النظام الجزائي الفعال لمعالجة حالات التلاعب والتزوير ومحاسبة المسبب .

***ثالثاً :*** **معوقات ذات طابع اقتصادي**

١- العراقيل الناجمة من اختلاف النظم التجارية والاستثمارية والضريبية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية .

٢- عدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات واضحة مع غياب المعرفة عن أنظمة التجارة المتبعة وإجراءاتها في الدول الأعضاء .

٣- قصور الأنظمة المصرفية في بعض الدول العربية في توفير الخدمات اللازمة لتسهيل عمليات التبادل التجاري .

٤- ضعف الأنشطة المتعلقة بالتامين والاتصالات مقارنة بدول العالم المتقدمة .

٥- ارتفاع تكاليف النقل في بعض البلدان العربية وعدم وجود شبكة نقل برية أو بحرية منتظمة تربط المشرق العربي بالمغرب العربي مما يدفع بتركيز التجارة البينية في الدول المتجاورة .

٦- عدم الالتزام باتفاقية النقل والعبور والترانزيت .

٧- عدم وجود آلية للتعويض عن الخسائر الناجمة عن فقدان بعض الدول العربية للموارد المالية التي كانت تستحصلها من تطبيق التعريفة والرسوم المشابهة بعد إجراء التخفيضات الكمركية ، فهناك دول أعضاء في منطقة التجارة الحرة تكبد اقتصادها المحلي خسائر مالية من جراء تطبيق الإعفاءات الكمركية أولاً وحدة

المنافسة مع المنتجات العربية المماثلة لمنتجاتها المحلية ثانياً مما دفع بعض اً منها كاليمن مثلا إلى دراسة إمكانية الانسحاب من الاتفاقية .

٨- تشابه الهيكل الانتاجي للسلع وانخفاض كمية الفائض منه فضلاً عن قلة الجودة مقارنة بالسلع الأجنبية من جهة وتخلف الهياكل التسويقية في معظم الدول العربية من جهة ثانية عوامل حددت من حجم التبادل البيني بين الدول العربية .

٩- الافتقار إلى الخدمات اللوجستية في أغلب المعابر الحدودية العربية كالمخازن المبردة مما يعرض البضاعة للتلف أحيانا .

١٠- المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الكمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الكمركية وخاصة على السلع الزراعية .

***رابعا:*** **<u>محددات إجرائية وتنظيمية</u>**

١- المبالغة والتعقيد في منح تأشيرات السفر وسمات الدخول ومن ثم صعوبة في انتقال الأشخاص إلى بعض الدول العربية كالسعودية والكويت ومصر والمغرب العربي عموما .

٢- لم يحدد البرنامج التنفيذي اسلوبا تفصيليا لتسوية المنازعات ، فالبرنامج يفتقر إلى الوضوح في الإجراءات وعدم وجود آلية ناجحة لفض المنازعات تتسم بالمرونة والفاعلية فضلاً عن صعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة فالبرنامج لا يشير إلى وجود مرجع للشكوى أو آلية لذلك.

٣- عدم معالجة النقص الواضح في اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية المتمثل في عدم إشارته إلى الكيفية التي تعامل بها منتجات المناطق الحرة الموجودة في بعض الدول العربية، فالسلع التي تنتج في المناطق الحرة والتي يعتمد الإنتاج فيها على استيراد المواد الخام أوالسلع نصف المصنعة تعدها بعض الدول العربية بمثابة سلع وطنية ويجب أن تخضع لبنود الاتفاقية عن د تصديرها للدول العربية الأخرى بموجب شهادة منشأ أصولية في حين إن دولاً أخرى تتعامل معها كسلع أجنبية (من منشأ غير عربي ) خوفا من آثارها السلبية على صناعاتها الوطنية ومن ثم لا تشملها بالإعفاءات الكمركية.

٤- على الرغم من إن البرنامج التنفيذي عالج مسألة الأثر السلبي الذي يمكن أن يتركه تحرير تجارة السلع الزراعية على القطاعات الزراعية المحلية في بع ض الدول العربية وذلك بالسماح لهذه الدول بالبقاء على الرسوم الكمركية المطبقة قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية* ولمدة محددة من السنة وشمولها بالتخفيض الكمركي المتفق عليه في الفترات الأخرى من السنة وفق روزنامة زراعية تعلن على الدول الأعضاء بشرط أن ينتهي العمل بهذه الآلية مطلع عام ٢٠٠٥ وهو تاريخ دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، إلا أن معظم الدول العربية لم تلتزم بتحرير المنتجات الزراعية لحد الآن وتبالغ في حماية القطاع الزراعي بل ولجوء بعضها إلى فرض حظر استيراد على بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء في المنطقة.

---

* تشمل القائمة على (١٠) منتجات زراعية تختارها الدولة كحد أقصى تستثنى من التخفيض التدريجي في الرسوم الكمركية خلال الموسم الزراعي وتم اختصارها إلى (٧) منتجات في عام ٢٠٠١ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية .

***خامساً: معوقات ذات طابع سياسي***

وتتمثل بعدم تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية في أغلب الأحيان مما ينعكس سلباً على التبادل التجاري البيني خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التقلبات الكثيرة في العلاقات السياسية العربية والنزعة القيادية لدى الكثير من الأنظمة العربية.

مما تقدم يتضح حجم التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي ساهمت في ضآلة حجمها مقارنة بتجارتها الإجمالية وكان لها الأثر الكبير في أدائها خلال المدة التي درسها البحث.

***الاستنتاجات***

**أولاً:** على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد من أهم الانجازات المتحققة على مستوى التعاون العربي المشترك منذ أكثر من نصف قرن لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة إذ وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرر الكامل للتجارة في السلع في ٢٠٠٥/١/١ من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الكمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء السودان واليمن بع دّهما دولاً عربية أقل نمواً ، إلا أن التجارة البينية فيها لازالت تتسم بـــ :

١- ضآلة حجمها قياساً بحجم التجارة العربية الإجمالية فقد حققت أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٦ إذ بلغت (١١%) ثم عادت وانخفضت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إلى (١٠.٥%) و (٩.٧%) على التتالي .

٢- عدم تنوع الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية واقتصارها على عدد قليل من السلع المنتجة .

٣- تركز التجارة البينية العربية بين دول عربية متجاورة .

***ثانياً:*** إن التخفيض اللكلي للرسوم الكمركية لم يكن كافياً لتحرر التجارة بشكل كامل فلا زالت هناك مجموعة من العوامل أسهمت في إعاقة تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية كالقيود غير الكمركية، عدم إقرار قواعد المنشأ من قبل الدول الأعضاء ، اختلاف التشريعات المطبقة بين هذه الدول وتباينها والاستثناءات المتعددة وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق وغيرها من العوامل التي وقفت عائقاً أساسياً أمام التطبيق وانسياب السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

***ثالثاً:*** لازال تحرير التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يرتكز على تحرر التجارة البينية للسلع فقط ولا يشمل تحرر التجارة البينية في مجال الخدمات على الرغم من إن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في اقتصادات اغلب الدول العربية ، فتقدر

مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة (٣٠%) و (٤٠%) في السعودية و (٧١%) في لبنان[١٧] .

***التوصيات :***

**أولاً:** في ظل التشابه الإنتاجي العربي وضعف القاعدة التكنولوجية لايمكن تحقيق طفرة في التبادل التجاري العربي البيني خلال مدة زمنية قليلة فلابد من استمرار الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية بما يحقق التوازن بين دور الدولة المعاصرة وإمكانيات القطاع الخاص التي بدأت فعلاً في قسم منها والتعجيل في إنشاء قاعدة إنتاجية متنوعة لكي تتمكن من زيادة تنويع التركيب السلعي لإنتاجها وصادراتها والتنسيق فيما بينها بشأن التخصص بالإنتاج بالاعتم اد على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة .

**ثانيا:** العمل على تخفيف جميع العقبات والقيود غير الكمركية وإزالتها (المالية و الفنية والإدارية ...الخ ) التي تعترض تنفيذ الاتفاقية وتفعيلها ، ويمكن الاستفادة من الأسلوب الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية لتحويل القيود غير الكمركية إلى قيود كمركية ليمكن بعد ذلك تخفيضها مع الرسوم والقيود الكمركية [١٨] .

***ثالثاً:*** إنشاء صندوق عربي لتعويض الدول العربية المتضررة من نقص إيراداتها الكمركية أو المنافسة الشديدة لمنتجاتها المحلية جراء انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم اعتماد أسلوب تقديم المساعدة لهذه الدول للابتعاد عن الأهواء السياسية المتقلبة ويمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوربي في هذا المجال

***رابعاً:*** تشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية في مجالات البنية الأساسية التجارية والتسويقية والخدمية كالتخزين والتصنيع وإنشاء شبكة طرق وسكك حديد ونقل جوي لتعزيز ربط الدول العربية بعضها بالبعض الآخر .

***خامساً:*** تضمين اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية نصوص اً وأحكاماً ملزمة لعدم فسح المجال للدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية التهرب من

تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو اللجان والهيئات المنبثقة منه ووضع نظام جزائي فعال لمحاسبة المخالفين .

***سادساً:*** التنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة لتحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المحلية وتوحيد الإجراءات والأسس والقواعد التشر يعية والإجرائية المتبعة في كل دولة .

***سابعاً:*** إنشاء مركز معلومات يعنى بتعزيز خدمات المعلومات التسويقية وتوفير البيانات التفصيلية عن الإنتاج والاستهلاك والأسعار المعلومات الأخرى كافة المطلوبة وعلى المستوى الإقليمي .

***ثامناً:*** الاتفاق على الأسس التي تثبت المنشأ العربي للسلعة ومقدار القيمة المضافة على السلع التي يمكن أن تشمل بامتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإسراع بإقرار قواعد المنشأ للمنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة .

***تاسعاً:*** الإسراع بطرح آلية الانتقال إلى الإتحاد الكمركي ومن ث م إلى السوق العربية المشتركة التي تمثل المرحلة المتقدمة من المنطقة إذ أن التحديات المحيطة بالدول العربية لن تنتظرها طويلا في ترتيب بيتها الداخلي .

***عاشراً:*** توحيد المواصفات والمعايير والقياسات للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورفع مستوى مقاييس الجودة لضمان منافستها مع السلع الأجنبية المستوردة .

***أحد عشر :*** دراسة أوضاع المناطق الحرة في الدول العربية لوضع الأسس والضوابط التي يتم التعامل بموجبها مع منتجاتها .

***اثنا عشر :*** استخدام آلية منح الاستثناءات من تطبيق الإعفاءات الكمركية لبعض السلع المتبادلة في أضيق الحدود في الحالات الملحة على وفق شروط صارمة ولمدة محدودة جداً .

***ثلاثة عشر :*** تبسيط إجراءات ومتطلبات الحصول على تأشيرات السفر وضمان حرية حركة الأفراد بين الدول الأعضاء .

***أربعة عشر :*** العمل على رفع مستوى كفاءة العاملين في المراكز الكمركية والمعابر الحدودية وتوعيتهم ببنود الاتفاقية وأحكامها .

**المصادر والهوامش :**


١- د. سلمان عثمان،"مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد(٢٨)،العـــــــدد الثاني ٢٠٠٦،ص(٨١).

٢- د. رانية ثابت الدروبي ،" منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة )"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد(٢٣)، العدد الأول ٢٠٠٧ ، ص(٢٠٧).

٣- د. محمد الهواري "القطاع الصناعي والعربي وآفاق التنمية والتشغيل"، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية ، الدوحة للمدة من (٥-٦) تشرين الثاني / ٢٠٠٨)،ص(٦).

٤- أ. تواني بن علي فاطمة " مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية والعالمية "،مجلة الباحث ، العدد السادس ٢٠٠٨،ص(١٨٦).

٥- التكتلات الاقتصادية ،متاح في الموقع : **www.uae.com**

**6-** Robert Brown, Development of Theory International Trade , Harpers College Press, U.S.A, chapter(1),No. 8 ,2007,p**(17).**

٧- بهجت أبو النصر"الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول أوليات التجارة والبيئة في المنطقة العربية ، للمدة من ١١-١٣ / 11/ 2007 ، القاهرة . متاح في : **http//ess.escwa.org**

٨- منظمة العمل العربية- مؤتمر العمل العربي- الدورة السادسة والثلاثون،عمان/الأردن، للهدة من٥-١٢ نيسان ٢٠٠٩.

٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٩ ،ص(١٣٩) .

١٠- المصدر السابق نفسه ، ص(١٤٠).

١١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)"انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية"، بيروت للهدة من ٢١-٢٣ تشرين الأول/٢٠٠٩.

١٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٩ ،ص(١٤٣).

١٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية"اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"،ص(٥). متاح في : **www.arab-tdp.org**

١٤- سهر الهنداوي " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " ، غرفة تجارة عمان ، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، أيلول ٢٠٠٦ ، ص(٧) .

١٥- د. محمد النسور " التجربة الإقليمية نحو إزالة القيود والعوائق غير الكمركية أمام التجارة " ، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة ، القاهرة ١١-١٢/ ٢٠٠٧، متاح في : **www.escwa.un.org**

**16-** Kalid Al Dossary " Effect of Trade Growth in Arab countries Economics Journal for Studies and Scientific "
Research , Aldamam , No.21, 2008 , P (53) .

١٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٩ ، ص(٢١٣) .

١٨- وليد عودة " آراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي " ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد ١٦ ، كانون الثاني ، ص (١١٧) .

**ملحق رقم (١) البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .**

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ دع ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ م هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية .

**أولاً : القواعد والأسس :**

١- يعد هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

٢- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبا دل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١م.

٣- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٤- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية .

٥- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

٦- تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق .

٧- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضر ائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ ١٩٩٨/١/١ ( اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعون ميلادية )، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج .

٨- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والض رائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ ١٩٩٨/١/١ فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (٧) أعلاه.

٩- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج .

**ثانياً : تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :**

١- يتم تحرير السلع العربية المتبادلة كافة بين الدول الأطراف بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية ، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية :

أ – السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية .
ب- السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج .

٢- تحدد مواسم الإنتاج ( الرزنامة الزراعية ) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم

والضرائب ذات الأثر المماثل ، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج .

٣- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية ، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها .

٤ – لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بـيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه .

٥ – تتبع الدول الأطراف النظام المنسق ( HS ) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج .

**ثالثاً : القيود غير الجمركية :**

تعرف القيود غير الجمركية :

" التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية ، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد "

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان ، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٠٣٧ – د ٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣ متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف .

**رابعاً : قواعد المنشأ :**

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن السلع كافة التي تدخل التبادل الحر أو التحري المتدرج ، التي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف ، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ الت ي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٢٤٩ – د ٥٦ بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٣ ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٢٦٩ المتخذ في دورته السابعة والخمسين .

**خامساً : تبادل المعلومات والبيانات :**

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها .

**سادساً : تسوية المنازعات :**

يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري كافة بين الدول العربية .

**سابعاً : المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :**

يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج ، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة

المجلس عليها . والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة على وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها .

**ثامناً : نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول :**

-الخدمات
-التعاون التكنولوجي والبحث العلمي
-تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية
-حماية حقوق الملكية الفكرية

**تاسعاً : آلية المتابعة والتنفيذ وفض النزاعات :**

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس :

١- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي .

٢- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي .

٣- فض النز اعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي .

٤- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج .

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية :

**١- لجنة التنفيذ والمتابعة :**

وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه ، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج .

**٢- لجنة المفاوضات التجارية :**

تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج .

**٣- لجنة قواعد المنشأ العربية :**

تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية .

**٤ – الأمانة الفنية :**

تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي .